

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

اللقب:

جامعة باتنة-1- الحاج لخضر

الإسم:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الفوج:

قسم علوم التسيير

الإجابة النموذجية للرقابة العادية في مقياس السياسات والنظم المالية

السنة الأولى ماستر تخصص إدارة الميزانية

السؤال الأول: (04 نقاط)

أذكر محددات اختيار السياسة المالية بدون شرح:

1/ الفجوات الزمنية؛

2/ آثار التضخم المالي؛

3/ الخيارات السياسية؛

4/ مستوى الانفتاح الاقتصادي.

السؤال الثاني: (08 نقاط)

وضح أهمية السياسة المالية من وجهة النظر الكينزية في معالجة اختلالات الاقتصاد القومي:

تبرز أهمية السياسة المالية عند "كينز" من خلال قدرتها على التغيير في معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي، ففي حالة الركود يمكن زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، عبر تخفيض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات، وبالتالي يزيد الدخل تحت التصرف فيزداد الطلب الكلي الفعال، مما يحث المنتجين على زيادة إنتاجهم وزيادة مستوى التشغيل، ومن ناحية أخرى قد تزيد الحكومة من إنفاقها وخصوصاً عن طريق التمويل بالعجز، مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، وفي الحالة الثانية وعند التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب، وخفض الإنفاق الحكومي، مع تكوين فائض في الميزانية العامة لامتصاص جانب من القوة الشرائية، وحجزه عن التداول لفرض التقليل من حدة الضغوط التضخمية، وارتفاع الأسعار.

السؤال الثالث: (08 نقاط)

يقول "آرثر لافر" أن كثرة الضرائب تقتل الضريبة، إشرح مضمون العبارة مستشهدا بأمثلة توضيحية:

يعتقد "آرثر لافر" ومن قبله الكثير من الاقتصاديين الليبراليين أن كثرة الضرائب تقتل الضريبة وذلك كون الإفراط في فرض الضرائب وبنسب عالية يؤدي إلى تقلص الوعاء الضريبي، عبر تسارع انتشار ظاهرتين رئيسيتين، الأولى هي لجوء دافعي الضرائب سواء العائلات أو الشركات إلى التهرب الضريبي تفاديا لدفع مساهمات جبائية عالية، إذا كانت الضرائب والرسوم المعنية بالارتفاع تستهدف جانب الدخل، أما إذا مست جانب الاستهلاك فقد يؤدي بالكثير من المستهلكين للتوقف عن استهلاك المواد المشمولة بهذه الرسوم، وتنتشر هذه الظاهرة عادة وبشكل أكبر في الدول التي تتميز إدارتها الضريبية بالتخلف والضعف.

أما الظاهرة الثانية فتتمثل في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن ملاذات ضريبية أكثر مرونة، حيث يكون الثقل الضريبي أخف، وذلك عبر تحويل الاستثمارات في القطاعات المعنية بزيادة الضرائب إلى الدول ذات العبء الضريبي الأقل وتنتشر هذه الظاهرة أكثر في الاقتصاديات المنفتحة أين يكون تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج يتم بسهولة أكبر، والنتيجة الحتمية لكلا الظاهرتين هي تقلص الوعاء الضريبي وبالتالي الجباية المحصلة، وعليه فإن الإفراط في فرض الضرائب يؤدي إلى نتائج عكسية، لذا يبقى الرهان الأكبر الذي يجب على الإدارة الضريبية ومن ورائها الحكومة كسبه هو إيجاد معدلات الضريبة المناسبة التي تسمح باستمرار النشاط الاقتصادي وتوسعه، وفي نفس الوقت تحصيل عوائد جبائية تغطي التزامات الدولة في جانب الإنفاق العام.